يحياوي صالح أستاذ مساعد - أ-
كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة وهران 2 محمد بن احمد

أوضاع البيئة في ظل النظام الجديد للتجارة الدولية

مقدمة

لقد ظهر في السنوات الأخيرة جلبا أن الحفاظ على البيئة و تحرير التجارة الدولية أمران متعارضان، بمعنى أن الجهود التي تبذلها كل دولة للحفاظ على البيئة تلحق أضرارا بعلاقات الدول التجارية مع دول العالم الأخرى، و تجد هذه النتيجة تفسيرا لها في الأعباء الإضافية التي تتحملها كل دولة في سبيل الحفاظ على البيئة، و تضيفها بالتالي إلى تكاليف الإنتاج، و هو قد يفقدها وسام التنافسية في الأسواق العالمية، و يضر بالتالي بمركز ميزانها التجاري و هو وضع يخلق تناقضا صريحا بين تحرير التجارة العالمية من ناحية و سياسات الحفاظ على البيئة من ناحية أخرى.

فمن منظور العلاقة بين سياسات تحرير التجارة الدولية و سياسات الحفاظ على البيئة تخطي الدول النامية باهتمام خاصة، حيث تضغط عليها الدول المتقدمة بالسير في الاتجاهين معا، أي اتجاه تحرير تجارتها الدولية في جانب و إتجاه حماية البيئة في جانب آخر، و يحمل هذا الوضع اقتصاديات الدول النامية بأعباء كبيرة، هذا في الوقت الذي تشعر فيه بأنها غير مسؤولة عن تدهور البيئة العالمية و تلقي بالمسؤولية كاملة على الدول المتقدمة و سياساتها الاقتصادية و التجارية، في المقابل تصدر الدول المتقدمة على التزام الدول النامية بانتهاج سياسات تحمي بموجبها البيئة العالمية في المستقبل، و تبني الدول المتقدمة وجهة نظرها بأن العالمية في المستقبل، و تبني الدول المتقدمة وجهة نظرها بأن الالتزام بحماية البيئة من جانبها يضر بالأطراف الملتزمة و يهيئ السبيل لمكاسب غير مشروعة، من وجهة نظر التجارة الحرة لأطراف التبادل التجارة غير الملتزمة بسياسات حماية البيئة، و تهدد الدول المتقدمة الدول النامية بفرض عقوبات على هذه الأخيرة في حال استمرارها في انتهاج سياسات غير ملائمة.وسنتطرق من خلال هذه الدراسة تاثير النظام الجديد للتجارة الدولية على البيئة من خلال مبحثين نتعرض في اولهما الى تاثير سياسات المؤسسات المالية العالمية على اوضاع البيئة عالميا ثم نتطرق في المبحث الثاني الى تاثير اتفاقات التجارة العالمية على البيئة.

المبحث الأول

تأثير سياسات المؤسسات المالية العالمية على البيئة

مما لا شك فيه أن التلوث البيئي يحمل آثار ضارة تقع عواقبها على المجتمع، و يرى الاقتصاديون أن هناك فرق بين التلوث المحلي و التلوث الدولي، و ذلك لأن التلوث يعرف حدودا دولية، كما انه ينتقل من دولة إلى أخرى أو بصورة مباشرة عبر البحار و الأزهار و الهواء، أو بصورة غير مباشرة من خلال التجارة الدولية، الأمر الذي جعل الاقتصاديين يهتمون ببحث العلاقة بين البيئة و التجارة الدولية في أواخر عقد السبعينات من القرن العشرين، بعد أن كانوا يعتبرون كافة الظاهر البيئة بمثابة متغيرات أو آثار خارجية يمكن لهم تجاهلها، و من ثم فلقد استلزم هذا الأمر من الاقتصاديين الاهتمام بالظواهر البيئية، و بحث العلاقة بين السياسة البيئية و التجارة الدولية، مما أدى إلى دمج البيئة أو المتغيرات البيئة في نظرية التجارة الدولية[1]، و اعتبار البيئة أحد عناصر التجارة الدولية، و يمكن إرجاع هذه المعالجة إلى العوامل التالية :

أولا : تعتبر البيئة عنصرا إنتاجيا لازما كالعناصر الإنتاجية الأخرى حيث أنها، مصدر خدمات إنتاجية لكافة الأنشطة الاقتصادية، إلى جانب تعريف ما يتخلف عن هذه الأنشطة من إنبعاثات و مختلفات، حيث أن قدرة الطبيعة على امتصاص هذه الانبعاثات و المختلفات ذاتيا تكاد تكون محدودة لذا فإن البيئة تعتبر عنصرا إنتاجيا كأي عنصر إنتاجي آخر، غير قابل للتجزئة عن الإمكانات المتاحة لأي دولة، كما أنها قيد على الإنتاج و التجارة الدولية، و تتسبب في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية بين الدول و بالتالي فهي مصدر أو سبب تمتع إحدى الدول بميزة تنافسية عن الأخرى.

ثانيا : يستلزم الحفاظ على البيئة تسعير الموارد البيئية بما يتناسب مع التكاليف الاجتماعية، و ذلك من خلال تحميل كل سلعة بتكاليف تلوثها للبيئة عن طريق تحويل الوفورات البيئية السالبة إلى تكاليف داخلية في الأنشطة الإنتاجية و الاستهلاكية المتسببة في التلوث.

إذ اشتمال أسعار السلع و الخدمات على تكلفة استخدام الموارد البيئية يعتبر بمثابة تصحيح لهيكل الأسعار المحلية و العالمية، و من ثم فإن هذا التصحيح يساعد على تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية و تلك المقبلة على الموارد الطبيعية و البيئية من ناحية، و بين قدرة البيئة على مواجهة هذا الطلب من ناحية أخرى بحيث لا يقال من القدرة الامتصاص الذاتية للبيئة، أو يخفض من معدلات التنمية.

1- سامي عفيفي حاتم – الاتجاهات الحديثة في اقتصاد الدولي و التجارة الدولية – قضايا معاصرة للتجارة الدولية – الدار المصرية اللبنانية – 2005.

هذا و يمكن القول بأن ضريبة التلوثTax pollution تعد من أنها أدوات السياسة البيئية للمحافظة على البيئة من سوء الاستخدام، حيث تتضمن هذه الأداة إدراج التكاليف الخارجية في قائمة التكاليف الداخلية و تحميلها على المتسبب، و هو تأخذ به الدول المتقدمة[2].

و في ضوء ما سبق فإن إدراج البيئة كأحد متغيرات التجارة الدولية سوف يؤدي إلى النتائج التالية:

أولا : إذا التزمت كافة الدول بنفس المعايير البيئة، بغرض تحقيق مستوى واحد من نظافة البيئة، فإن هذا سوف يؤدي إلى أن الدول التي تتمتع بقدرة امتصاصية ذاتية للبيئة، سوف تقوم بتخصيص قدر أقل من الموارد الاقتصادية لمكافحة التلوث، و ذلك بالمقارنة بالدول الأخرى الأقل استعدادا في هذا الشأن.

ثانيا : تخطى الدول التي تتمتع بوفرة نسبية في الموارد البيئية بميزة تنافسية في إنتاج السلع و الخدمات الأكثر تلوثا للبيئة، و بالتالي تغيير نمط التجارة الدولية، مما يحدث تغييرا في الهياكل الاقتصادية.

إلا أنه إذا انتهجت إحدى الدول سياسة بيئية، فإن ذلك يتضمن زيادة تكاليف الإنتاج، مما يصب في بوثقة ارتفاع أسعار السلع و الخدمات التي يتم إنتاجها محليا، و هذا بدوره يؤدي إلى النتائج التالية[3] :

1) الفشل في تحقيق ميزة تنافسية عالية في إنتاج هذه السلع و الخدمات و من ثم إسدال الستار على تنافسيتها في الأسواق العالمية.
2) عجز المنتجين المحليين عن منافسة الواردات الأجنبية في الأسواق المحلية.

هذا و بعد ان لاحظنا كيف أدرج موضوع البيئة في التجارة العالمية و العلاقة بين التجارة الدولية و البيئة و الصراع الدولي للحفاظ عليهما من قبل الدول المتقدمة و الدول النامية من جهة اخرى لابد من ان نتطرق الى دور المؤسسات المالية العالمية في الحفاظ على البيئة و التأثير عليها.

2 - Carolyn Fisher, Sondra Hoffman, and Yutaka Yashina, rultilateral trade agreement and market – nosed environmental policies, riscuss paper 02-28 rusaurees for the future, Moy, nas hington.P.C.2002

[3]– سامي حاتم عفيفي – المرجع السابق – ص 314.

المطلب الاول

تأثير سياسات البنك الدولي على البيئة

لعل من الفاعلين الرئيسيين في العالم في قضايا البيئة مجموعة البنك الدولي، حيث تمثل هذه المجموعة التنظيم الاقتصادي الدولي لقضايا الاستثمار العالمي و ما يرتبط به من محددات، و يمكن القول أن البنك الدولي يلعب دور الفاعل الرئيسي الثاني بعد الأمم المتحدة[4]، خاصة في ضوء اهتماماته بصياغة و تحديد إستراتيجية واضحة المعالم للتنمية المستدامة مع الاتجاه و التحول نحو آليات و أولويات جديدة الاستثمارات الدولية تمكن العالم من خلق بيئة استثمارية دولية أكثر تناغما مع المنظومة البيئية جانب من القروض التي يمنحها لرفع كفاءة مشروعات و محطات الطاقة لتقليل الانبعاث الضارة بالبيئة، يضاف إلى ذلك أن البنك الدولي يأخذ في اعتباراته موضوع تقييم الأثر البيئي للمشروعات المقترح تمويلها كأحد معايير و اشتراطات منح القروض للدول الطالبة لها.

لقد أعد البنك الدولي في عام 2000 إستراتيجية شاملة للبيئة و التنمية المستدامة تم عرضها على قيمة جوهانسبورغ للتنمية المستدامة الذي عقد في عام 2002، و لقد أنشأ البنك قسما للبيئة في أواخر عام 1990 ثم تم تعيين نائبا لرئيس البنك للشؤون البيئية، و هذه مؤشرات دالة على التحول الكبير في سياسات البنك الدولي نحو إدماج الشأن البيئي العالمي ضمن أولويات اهتمامه و أنشطة في مجالات تقديم القروض و المنح التي ترفع من كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، و تخفيض الآثار الضارة لظاهرة التلوث البيئي، مما سبق يظهر أن سياسات البنك الدولي جاءت لتدعم الحق في بيئة نظيفة و صحية من خلال السياسات و القرارات المتخذة في شأن حماية البيئة كتمويل المشاريع التي تقلل من الانبعاثات الضارة بالبيئة و الدراسات التي أعدها البنك من خلال إعداده دراسات شاملة للبيئة و التنمية، لكن هل هذا الدعم من جانب البنك الدولي كاف كأحد أذرع النظام التجاري العالمي الجديد، و ماذا عن اتفاقات التجارة العالمية و دورها في حماية حق الإنسان في بيئة نظيفة و هذا ما سنحاول أن نجيب عنه في الفرع الثاني من هذا المطلب.

4- راجع بهذا الخصوص الدراسات الثلاثة التي تضمنها عدد مجلة السياسة الدولية رقم 145، الصادر في يوليو – 2001 – هذه الدراسات هي:

- نيرمين السعدني، بروتوكول كيوتو و أزمة المناخ ص 205 – 208.
- نهى الجبالي، الأثار الاقتصادية لبروتوكول كيوتو، ص ص 209 – 211.
- أحمد سوقي محمد إسماعيل، نمط للإدارة و قضية تغير المناخ، ص ص 212 – 219.

المطلب الثاني

أثار سياسات التصحيح الهيكلي على الحق في البيئة

لئن كان التحديد الدقيق للعلاقة بين أزمة الدين و التكييف الهيكلي و تردي البيئة يعتبر مهمة صعبة إلا أنه يبدو أن هناك عدة طرق يفرض بها التأكيد على أن تنويع الصادرات لخلق المزيد من الصرف الأجنبي لخدمة الديون قيدا شديدا على قاعدة الموارد الطبيعية للعديد من البلدان الفقيرة، و يتمثل واحد من أكثر هذه الروابط بداهة في كون تصدير الموارد الطبيعية، بما في ذلك الخشب الاستوائي، من عدة بلدان من أقل البلدان نموا قد ارتفع ارتفاعا شديدا للاستجابة لاحتياجات خدمة الديون المتزايدة و التي تفرضها سياسات صندوق النقد الدولي، مع ترك اعتبارات الاستدامة جانبا[5] و أكبر البلدان المدينة هي نفس البلدان التي يسجل بها أعلى معدل لم يسبق له مثيل في إتلاف الغابات[6].

ففي الكاميرون مثلا، تقوم 150 شركة عاملة مرخص لها في مجال الخشب، و من بينها 23 شركة محلية، بقطع الأشجار لأغراض تجارية، و تقوم وزارة نامبيا لمصائد الأسماك البحرية بصيد عجل البحر على نطاق واسع لأغراض التصدير إلى الشرق الأقصى، و حسب فريق العمل الناميبي المعني بالحيوانات، فإن معدل عجل البحر في السنة مرتفعة و يصل إلى 95 في المائة[7]، و في غانا يجري حاليا إنعاش صناعة الخشب بدعم من البنك الدولي للتعويض عن الهبوط في الصرف الأجنبي المتأتي من الكاكاو، و ارتفع إنتاج الخشب من 147000 متر مكعب إلى 413000 متر مكعب في الفترة ما بين 1984 و 1987[8].

و قد عجل ذلك التدمير المطرد لغابات غانا التي انخفض حجمها بشكل كبي نتيجة لعقود من تحويل أراضي الغابات إلى أغراض زراعية، و كما حصل ذلك في أنحاء أخرى من العالم فإن هذا يحتمل أن يؤدي إلى وضع يكون بمثابة الكارثة ينخفض فيه إنتاج الأغذية و تتدنى فيه خصوبة التربة و تسود مشاكل المياه[9].

لقد أدى التكييف الهيكلي الذي يستحدثه الدين إلى التأثير بشكل غير متناسب على أشد السكان فقرا الذين يضطرون إلى استغلال قاعدة الموارد بطرق غير مستدامة و تتمثل مثل هذه الأنشطة إلى تأمين البقاء الاستيطان التلقائي في الغابات الاستوائية، و التعدين على نطاق صغير، و الاستخدام

5- Panayotou and K. Hupe, « environnemental and impacts of structural adjustment programmes : synthesis and recommendation "harward institute of international development Cambridge, MA, 1995.

6- P. Elabor – Idemudia, j Milvenc and K. Shettima", world Bank takes control of Unced's environment fund, "Economic justice update, vol 1, N° 4, September 1992.

7- Adotey Bing « Ghana : Devoluation brings little» Africa recovery, vol, 5 N° 1, June 1991, P 14.

8- R. p. Mann, « Time runing aut : the urgent need for three planting in africa « the ecologist, vol, 20, N° 2 Martch/April 1990, PP 48 – 53.

9-Unicef, Crisis in Mortality, health and nutrition, florense, unicef international child development centre 1994.

المكثف للأراضي الزراعية و النضم الإيكولوجية البحرية، و التخفيض العشوائي في البرامج الحكومية الحيوية التي تمول حماية البيئة، مثل حفظ التربة و إعادة التشجير للغابات و تخفيض حجم وكالات الانفاذ، و كلها أمور تزيد من سرعة تردي الموارد الطبيعية.

و تعد المأساة التي حدثت في دولتي أمريكا اللاتينية هندوراس و نيكارغوا كثلا بينا لهذه المشكلة، و حتى قبل الإعصار "ميتشي" كانت هندوراس و نيكاراغوا من أفقر البلدان في نصف الكرة الأرضية إذ يعيش قرابة نصف سكانهما دون حد الكفاف، و لنيكاراغوا ديون قدرها 6.1 مليار دولار، و هي أعلى نسبة دين للفرد في العالم.

و استحوذت دفوعات خدمة الدين التي يتطلبها التكييف الهيكلي و قدرها 254 مليون دولار عام 1997 على نسبة 52 في المائة من عائدات الحكومة و بلغت ضعفي و نصف ضعف إنفاق البلد على الصحة و التعليم معا، و على نحو مماثل فإن لهندوراس دينا يقدر بـ 4.1 من مليارات الدولارات، و قد بلغ مقدار النقود التي دفعتها على تسديد ذلك الدين ثلث عائدات الحكومة في الأعوام الماضية، و التخفيضات التي يستلزمها التكييف الهيكلي في الميزانيات الحكومية و تخفيض حجم وكالات الانفاذ قد أعاقت بالفعل قدرة الحكومتين على حماية قاعدة الموارد الطبيعية نتيجة نقص التمويل برامج حماية البيئة و كذا الهدر المستمر للموارد الطبيعية نتيجة خدمة الدين و هذا قبل أن يضرب الإعصار "ميتشي" المدمر بوقت طويل، فلو كان الاستثمار قد وجه نحو إبقاء البرامج الهامة التي تساعد صغار المزارعين، مثل الإرشاد و حفظ التربة و إعادة تشجير الغابات و الإنتاج الزراعي المستدام، لأمكن التقليل إلى أدنى حد من الأضرار الناجمة عن الإعصار.

المبحث الثاني

تأثير مبادئ اتفاقات التجارة العالمية على البيئة

بعد الاهتمام الكبير الذي حظيت به قضية البيئة من طرف العلماء و أنصار حماية البيئة لأجل عالم ذو بيئة نظيفة قامت حكومات دول عديدة من العالم بإصدار تشريعات و قوانين حماية البيئة لتنظيم و ضبط معدلات التلوث الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية المختلفة، و لهذا فمن الطبيعي أن تزداد نفقات إنتاج السلع و الخدمات.

فقد أدت زيادة نفقات الإنتاج في السلع و الخدمات المترتبة على تنفيذ تشريعات البيئة، إلى نشوء خلاف حول موضوع التجارة العالمية و المنادين بإنسيابها، و من ثم التنمية و الرخاء و الرفاهية، ففرضت المشكلة نفسها على طاولة المباحثات السياسية و الاقتصادية[10] و ينظر أنصار حماية البيئة[11] إلى تحرير التجارة على أنه يؤدي إلى زيادة التلوث و إن التجارة العالمية و ما تتطلبه من وظائف و تحقيق أرباح هي ضد البيئة، و كما سبق القول أن أنصار البيئة ينظرون إلى أن التجارة العالمية تزيد من التلوث البيئي، في ذات الوقت أن أنصار حرية التجارة ينظرون إلى أنصار حماية البيئة كمعيقين للمنتجين الأجانب من النفاذ إلى الأسواق.

نخلص من ذلك أن العلاقة بين التجارة العالمية و البيئة ذات طبيعة خلافية و أدت إلى نشوب منازعات دولية بين الدول المختلفة نتيجة تغليب أحد الاعتبارين السابقين، فاستنزاف الموارد الطبيعية و الأضرار الناجمة عن زيادة الإنتاج دون ظوابط يؤثر في البيئة سلبيا و إغفال هذا يلحق بالتجارة العالمية نتيجة إيجابية لها و للنمو و الرفاهية إن هذه الطبيعة الخلافية بين التجارة العالمية و البيئة تتطلب ضرورة العمل على إيجاد وسائل تنسيق بين التجارة الدولية و مراكز اتخاذ السياسيات البيئية في ذلك الوقت الذي أصبح فيه العالم قرية صغيرة بفضل التقدم التكنولوجي و تطوراته السريعة المتلاحقة[12]. و فيما يلي سنرى الآثار المباشرة لاتفاقية تحرير التجارة العالمية سنة 1947 و منظمة التجارة العالمية على البيئة و كذا المبادئ العامة للاتفاقية و أثرها على البيئة.

---

[10]– يحتل الموضوع مكانة رئيسية في الجهود التي تبذل لتعزيز – التنمية المستدامة – و عقد في شأنه مؤتمر قمة الأرض عام 1992 في ريوديجانيرو و البرازيل.

11– أنظر :

- Daniel. C. Esty. Grinning the GATT trade, environment and the future institute for international economic. Washington D. C 1994, P 2.

[12]– صفوت عبد السلام عوض الله – تحرير التجارة و أثرها المحتمل على البيئة – مجلة العلوم القانونية و الاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة عين شمس – يناير 1999 – ص 5 – 23.

المطلب الاول

اتفاقية الجات لسنة 1947 و منظمة التجارة العالمية و أثرها على البيئة

في بداية السبعينات وافق مجلس اتفاقية التعريفات و التجارة على تكوين مجموعة عمل لبحث موضوع "التجارة الدولية و البيئة[13] و في يناير عام 1991 أعيد طرح الموضوع بواسطة دول "النافتا"[14]، و في مايو من ذات العام تقرر أن تبدأ مناقشات داخل مجلس "الجات" للمساعدة في اتخاذ قرار حول كيفية معالجة العلاقة المتبادلة بين البيئة و التجارة العالمية في إطار اتفاقية 1947.

و عقدت بعد ذلك عدة اجتماعات غير رسمية لبحث كيفية عمل المجموعة و نطاق من اختصاصاتها و برنامج عملها، و في هذه الاجتماعات هناك عدة اتجاهات :

1) موقف الولايات المتحدة و مجموعة الدول الأوروبية و اليابان تؤيد عمل المجموعة.
2) الدول النامية علقت عمل مجموعة العمل على شرطين.
3) تحديد اختصاصات مجموعة العمل.
4) ترك المجموعة تؤدي عملها دون ضغط و ليس في فترة محددة.

هذا و في أكتوبر 1991 اتخذ مجلس اتفاقية 1947 قرارا بتشكيل مجموعة العمل لبحث موضوع التجارة و البيئة.

تشكلت بعدها لجنة التجارة و البيئة، و تضمنت الوثيقة الختامية لأعمال جولة أورغواي قرار وزاريا حدد شروط للجنة التجارة و البيئة على الوجه التالي:

أ) تحديد العلاقة بين الأحكام الواردة بالنظام التجاري متعدد الأطراف و الإجراءات التجارية التي يتم اتخاذها لأغراض بيئية، و ذلك من أجل تحقيق التنمية المستدامة Sustainable development و أنشأت اللجنة التحضيرية لمنظمة التجارة العالمية، لجنة فرعية للتجارة و البيئة و ذلك حتى يبدأ فورا قبل أول يناير 1995[15].

ب) تحديد العلاقة بين أحكام النظام التجاري العالمي و كل من :

- الرسوم و الضرائب المفروضة لأغراض البيئة.

13- أستوكهولم عام 1972 و لم تمارس هذه المجموعة عملها الحقيقي إلا في عام 1990 حيث تقدمت مجموعة دول النافتا بمشروع قرار خلال أعمال جولة أورغواي يقضي بإعادة نشاط هذه المجموعة الخاصة بالنسبة.

14- "النافتا" هي اتفاقية التجارة الحرة بشمال أمريكا.

15- أحمد جامع – اتفاقيات التجارة العالمية و شهرتها الجات – الجزء الثاني – دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص 147.

- المتطلبات التي يتم اتخاذها لأسباب بيئية و المتعلقة بالجات بما في ذلك المعايير و النظم الفنية للتعبئة و التغليف و إعادة الاستخدام.
- مسألة الشفافية في النظام التجاري و تحقيق أهداف البيئة.
- أثر الإجراءات البيئية على النفاذ إلى الأسواق و خاصة بالنسبة للدول النامية و الفوائد البيئية الناجمة عن إزالة القيود و التشوهات التجارية.
- الصادرات للسلع محظورة الاستهلاك محليا.

ما يلاحظ من خلال هذه التنظيمات البيئية أننا نجد جات 1947 حاولت نوعا ما إرضاء أنصار البيئة و الدول النامية من خلال إقرار تنظيمات بيئية في مفاوضات جولة أورغواي و من خلال اللجنة المشكلة المعنية بالتجارة و البيئة، غير أن هذه الإجراءات لم تمنع من الإقرار بالحق في بيئة نظيفة خاصة لدى الدول النامية التي لا تملك إمكانيات التمويل لإقامة مشروعات البيئة النظيفة.

ومن أهم المبادئ التي أرستها اتفاقية جات 1947 نحو تحرير التجارة العالمية هي :

1) شرط الدولة الأكثر رعاية.
2) مبدأ عدم التمييز في المعاملة.

فالمبدأ الأول يحظر المعاملة التمييزية، و أي ميزة تمنح لدولة معينة تنسحب إلى الدول الأخرى، و المبدأ الثاني يقضي بعدم التمييز بين السلع المستوردة و السلع المحلية.

و بتطبيق الشروط البيئية و هذا على المبدأين نجد أن يمتنع على الدول المستوردة أعضاء اتفاقية 1947 استخدام المعايير و الشروط البيئية للتمييز ضد منتجات دول أخرى، مما أثار كثير من المنازعات من شروط تتعلق بالتعبئة و التغليف و غيرها، أو في مواصفات بيئية في طرق الإنتاج و هو ما يتعارض مع القواعد العامة لتحرير التجارة الدولية طبقا لاتفاقية 1947 و يثير بالتالي منازعات بين أنصار البيئة و أنصار تحرير التجارة العالمية[16].

و من أجل التوفيق بين الاتجاهين المتشددين و موافقتهما و نزاعاتها فالسلع الأجنبية التي يتم إنتاجها بطرق مناوئة للبيئة يجب أن تخضع بطريقة فردية لرسم بيئي يفرض عليها عندما يتم استيرادها و أن قواعد منظمة التجارة العالمية تعدل بحيث يشمل هذا الرسم القواعد و الاتفاقات في منظمة التجارة العالمية شأنها شأن رسم الدعم و الرسم المقرر على الإغراق.

---

[16]– النزاع الأكثر ضراوة أثير بين أنصار البيئة و اتفاقية 1947 هو المتعلق بقضية التونة و الدولفين، و هو نزاع بين الولايات المتحدة و المكسيك حيث فرضت الولايات المتحدة حظر استيراد التونة من المكسيك بحجة انقراضه، لجأ المكسيك إلى جهاز تسوية المنازعات التابع لمنظمة التجارة العالمية الذي أيد موقف الحكومة المكسيكية لأن تصرف الولايات المتحدة يتنافى مع مواد الاتفاقية، في حين رأى أنصار البيئة أن قرار المنظمة بمثابة تهديد للحماية البيئية الواجبة.

هذا و يلاحظ أن إقامة مشروعات صناعية قريبة من المدن الكثيفة السكان مثل الحديد و الصلب و الأسمنت و البتروكيمياء أدت كلها إلى مشاكل بيئية، كما أن إعمال معايير البيئة في الصناعات و النشاطات التجارية قد يؤدي إلى تقلص الإنتاج و بالتالي عدم إعمال معايير البيئة خاصة في الدول النامية التي ليست لها الإمكانات الكافية و بالتالي إلحاق أضرار بالحق في بيئة نظيفة.

المطلب الثاني

مسألة التوفيق بين تحرير التجارة العالمية و قضايا البيئة

من الملاحظ خلال العقد الماضي أن القضايا البيئية فرضت نفسها بقوة على المستويات الدولية و الإقليمية و الوطنية و في مختلف الأنشطة خاصة بعدما بلغت الأوضاع البيئية حدودا حرجة أوشكت على الاختلال، و لم تعد تلك القضايا تشكل هاجسا يهدد المستقبل و حسب، بل أصبحت واقعا جسيما يهدد حياة الأجيال الحاضرة، فالموارد الطبيعية غير المتجددة مهددة بالنضوب و التنوع الإحيائي مهدد بالإنقراض و ظواهر التغيرات المناخية تتزايد في صورة موجات حادة، من الجفاف أو الفيضانات المهلكة نتيجة لما أسفرت عنه الأنشطة البشرية انحسار للغابات و إتساع رقعة التصحر و ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون و تآكل طبقة الأوزون و ظاهرة الدفء العالمي و غيرها من مظاهر الاختلالات البيئية، و بالتالي كان من الضروري أن تقفز القضايا البيئية إلى مقدمة أولويات الاهتمام على الصعيد العالمي، و أن تعمل جميع الدول المتقدمة منها و النامية على حد سواء من أجل مواجهة تلك القضايا و معالجتها، و في هذا الإطار أيضا كان من الضروري أن تكون القضايا و الاعتبارات البيئية من الموضوعات الهامة التي تفرض نفسها على سياسات و نظم التجارة الدولية[17].

و في هذا الصدد يسعى المجتمع الدولي إلى بلوغ صيغة مناسبة من التوفيق بين أهداف تحرير التجارة الدوملية و إزالة العوائق المقيدة لها، و بين الأهداف البيئية التي قد تضع قيودا على المبادلات التجارية و تشكل نوعا جديدا من التدابير الحمائية أمامها، فبينما لا تزال الدول النامية تحاول توفيق أوضاعهابما يتماشى و المقررات التي أسفرت عنها جولة الأوروغواي و تبعات و التزامات عضوية منظمة التجارة العالمية، تأتي التوجهات الحثيثة للدول المتقدمة لتضمين الاعتبارات البيئية في نظم و سياسات التجارة الدولية حيث تتخذ هذه التوجهات أنماطا و صورا تدعوا إلى المزيد من التخوف و الريبة من جانب الدول النامية، فالدول المتقدمة في توجهاتها تلك لا تكتفي بفرض تدابير تجارية بيئية عادلة

---

[17]- تم طرح موضوع العلاقة بين التجارة و البيئة في المراحل الأخيرة لمفاوضات جولة أوروغواي بناءا على مقترح أمريكي للنظر في إنشاء لجنة دائمة للتجارة و البيئة في إطار منظمة التجارة العالمية و عارضة الدول النامية و أستمر هذا الموضوع محل نزاع، و في مؤتمر مراكش تم التوصل إلى قرار وزاري بإنشاء هذه اللجنة و تحديد نطاق ولايتها – أنظر للمزيد م.م.ش البيئة و التجارة، الواقع و التوجهات مارس 2001، الموقع (اتفاقية الجات) ص 01.

تضمن لكافة الدول درء أية مخاطر محتملة على السكان و النبات و الحيوان و إنما تعمل على فرض معاييرها البيئية الوطنية على غيرها من الدول المتعاملة معها حيث تمتد هذه المعايير ليس فقط إلى المنتجات ذاتها من حيث الخصائص و المواصفات و إنما إلى ظروف الإنتاج و طرقه Production methods and process و الإطار التنظيمي و التشريعي الذي يحكمه في الدول المنتجة بغض النظر عما ينطوي على ذلك من قيود حمائية تتعارض مع اعتبارات تحرير التجارة الدولية[18].

إن القضايا المطروحة عالميا حول التجارة و البيئة تحمل في واقع الأمر أهدافا و مقاصد نبيلة غير أن تباين الاهتمامات بالبيئة في المرحلة الحالية بين الدول النامية و المتقدمة، و كذلك اختلاف مراحل التطور الاقتصادي لكل منها يدعو الدول النامية إلى الارتياب، و التحفظ على التوجهات المثارة و يدعوها إلى الانتباه لما يمكن أن ينطوي عليه طرح تلك القضايا من تحيز ملحوظ لغير صالحها، و ما يتوقع له من آثار لا يستهان بها على أوضاع التجارة و التنمية في تلك الدول إنه في إطار اتفاقية "الجات" تطورت السياسات الدولية تجاه تحرير التجارة العالمية في السلع و الخدمات، بحيث تقوم التجارة على أساس عدم التمييز بين الدول، غير أنه في إطار اتفاقية "الجات" لا توجد أحكام أو اتفاقيات محددة حول القضايا البيئية و لم تحدد مستويات أو معايير بيئية للتجارة، فعلى سبيل المثال لا توجد قواعد معينة للتمييز بين الأخشاب المصدرة من دول تتبع أو لا تتبع سياسات مستدامة في إدارة مواردها الغابية، أو منتجات اللحور من الماشية التي تربى وفق نظام الرعي المفتوح أو في حضائر مغلقة، و بالتالي كانت هذه المعايير أحادية الجانب من بين الأسباب التي أدت إلى تعدد النزاعات و القضايا التجارية ذات العلاقة بالاعتبارات البيئية بين الدول، فالولايات المتحدة على سبيل المثال فرضت حظرا في أوائل التسعينات على شحنات التونة المكسيكية الواردة إليها ليس لأسباب تتعلق بالسلعة نفسها، و إنما لأن الصيادين المكسيكيين يستخدمون شباكا تؤدي إلى قتل الدلافين الأمر الذي يتناقض مع المواصفات المحلية الأمريكية للشباك المستخدمة في الصيد من أجل حماية الدلافين[19] هذا و إذا كانت "الجات" في جولتها الأخيرة في الأروغواي لم تتضمن اتفاقية بيئية محددة، فإن الاتفاقية الخاصة بمعايير الصحة و الصحة النباتية، قد حددت التدابير التي يمكن أن تتخذها الدول لحماية السكان و النبات و الحيوان من أية مخاطر لانتقال الأوبئة و الأمراض أو الكائنات الناقلة لها عبر النباتات أو الحيوانات أو مشتقاتها أو المواد المضافة و الملوثات و السموم في الأغذية و المشروبات، كما أن اتفاقية القيود على التجارة تقدم القواعد الفنية التي تثقف و الأهداف البيئية بطريقة أكثر وضوحا حيث تشير هذه الاتفاقية إلى أنه ليس لأية دولة الحق من أن تمنع دولة أخرى من تطبيق المعايير التي تراها ضرورية لحماية صحة و حياة الإنسان و النبات و الحيوان بشرط ألا تشكل هذه المعايير وسائل تمييز غير مبررة.

18- سهيل حسين الفتلاوي – منظمة التجارة العالمية – دار الثقافة للنشر – ط1 – عمان – الأردن – 2005 – ص 293.

19- سهيل حسين الفتلاوي – المرجع السابق – ص 294.

و خلال المراحل النهائية لجولة الأورغواي و خاصة الاجتماع الوزاري الذي عقد في مراكش و الذي أسفر عن الإعلان عن إنشاء منظمة التجارة العالمية أخذت الاعتبارات البيئية اهتماما أكثر وضوحا و تزايدا، حيث وردت تلك الاهتمامات في نص الديباجة الخاصة باتفاقية هذه المنظمة العالمية إذ ورد في تلك الديباجة أن الدول الأطراف بحاجة إلى حماية و صيانة البيئة و زيادة الوسائل الكفيلة بتنفيذ ذلك على النحو الذي يتناسق مع متطلبات و اهتمامات كل منها وفق المستويات المختلفة للنمو الاقتصادي.

و في اجتماع مراكش أيضا طالبت الدول و بخاصة المتقدمة بتكوين لجنة فرعية تهتم بتنسيق السياسات المتعلقة بالتجارة و البيئة حيث تم وضع العناصر المرجعية لمهامها التي تتمثل فيما يلي[20] :

1) العلاقة بين الاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف و قواعد التجارة بمنظمة التجارة العالمية.
2) العلاقة بين نظام التجارة العالمي و فرض الرسوم لأغراض بيئية و المتطلبات الخاصة بالمنتج بما فيها المقاييس الفنية و العنونة و علامات الغلاف.
3) العلاقة بين آلية فض المنازعات بمنظمة التجارة العالمية و تلك الخاصة بالاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف.
4) أثر استخدام المعايير البيئية على النفاذ إلى الأسواق و بالأخص على الدول النامية.
5) تصدير السلع الممنوع تداولها محليا
6) حقوق الملكية الفكرية و علاقتها بالبيئة.
7) البيئة و التجارة في الخدمات.
8) التوجهات البيئية التي تسعى الدول المتقدمة لتضمينها في التجارة و تخوفات الدول النامية.

20- هشام صادق بشير – حماية البيئة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية – مجلة آفاق البيئة و التنمية – عدد 32 – سنة 2011 – تصدر عن الجزيرة للنشر و التوزيع.

خاتمة

إن مواجهة المخاطر البيئية التي يواجهها العالم اليوم تستحق الكثير من الجهود و الاهتمام من قبل كافة دول العالم، كما تستحق قدرا كبيرا من التنسيق و العمل المشترك في عدد من المجالات، و في هذا الإطار فإنه من الطبيعي أن يكون لكل دولة الحق في مراقبة التأثيرات المحتملة التي تتضمنها المبادلات التجارية على نحو آخر مع باقي الدول الأخرى لحماية بيئتها ضد الأضرار المحتملة، غير أنه في نفس الوقت فإن على كل دولة مسؤولية مشتركة، و إن كانت متفاوتة، في مواجهة مشكلات البيئة العالمية، إلا أن التوجهات المتزايدة للاعتبارات البيئية في التجارة الدولية أصحبت مصدر إزعاج متزايد من دول العالم و بخاصة الدول النامية، فمثلا تمثل المغالاة في تطبيق المعايير البيئية المتمثلة في (المقاييس البيئة و الصحية الإلزامية، معايير الأداء، ممارسات صديقة للبيئة، مواصفات بيئية و توفير معلومات عن المنتج أو ما يعرف بالعنونة البيئية المعتمد على تحليل دورة الحياة للمنتج، معايير العمليات التي تحدد المسموح به من التكنولوجيا و العمليات الإنتاجية ذات المستويات العالية من قبل الدول المتقدمة نوعا من الحماية التجارية التي تراها الدول النامية غير عادلة و تقلل من قدرتها على بلوغ الأسواق و تذهب أدراج الرياح بما قد تحوزه بعض تلك الدول من عناصر الميزة النسبية و القدرة التنافسية.